



شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

تقرير التدقيق الشرعي الداخلي لجمعية العون المباشر

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

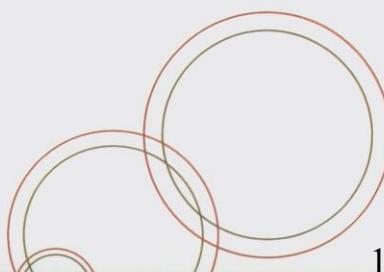
حضرات السادة / أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بناء على عقد الارتباط المبرم بيننا، فقد قمنا بأعمال التدقيق الشرعي الداخلي على أعمال وأنشطة جمعية العون المباشر (الجمعية) وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، والتي تهدف للوصول إلى تأكيد معقول حول مدى التزام الجمعية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوي لجنة الرقابة الشرعية للجمعية بهذا الخصوص ووفقاً للقوانين والتعليمات المحلية المنظمة لعملها، ولوائح وأدلة سياسات وإجراءات العمل الداخلية الإدارية والمالية للجمعية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ، وذلك لدى قيامها بتنفيذ العمليات والأنشطة وإبرام العقود خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

الرأي

في رأينا، إن العقود والعمليات والأنشطة (المعاملات) التي تم إبرامها وتنفيذها من قبل الجهات المسؤولة في الجمعية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوي لجنة الرقابة الشرعية، وخصوصا فيما يتعلق بالمجالات التالية:

1. آلية جمع الموارد والتبرعات التي يتم تحصيلها من الداعمين والمتبوعين.
2. أن آلية تبويب وتصنيف الموارد والتبرعات التي يتم تحصيلها من الداعمين والمتبوعين في السجلات والتقارير الداخلية للجمعية تتم وفقاً لتوجيهات الداعمين والمتبوعين، بهذا الخصوص.
3. أن آلية صرف الموارد والتبرعات على المشاريع الخيرية تتم وفق توجيهات الداعمين والمتبوعين، بهذا الخصوص.
4. أن آلية تبويب وتصنيف أوجه صرف الموارد والتبرعات في السجلات والتقارير الداخلية للجمعية تتم وفقاً لتوجيهات الداعمين والمتبوعين.
5. أن أموال الزكاة التي تم تحصيلها من المتبوعين يتم صرفها في مصارف الزكاة المحددة شرعا .
6. أن المصروفات الإدارية التي تم تحميلاها على الموارد والتبرعات لا تتجاوز النسبة المقررة من الناحية الشرعية.





شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق الشرعي الداخلي بناء على التعليمات والمعايير المهنية التالية:

1. قرارات وفتاوي لجنة الرقابة الشرعية للجمعية.
2. القرارات والتعليمات المنظمة لعمل الجمعيات الخيرية - ذات الصلة بالجوانب الشرعية محل التدقيق الشرعي - والصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
3. معيار التدقيق الشرعي (معيار الحكومة رقم 11) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (آيوفي).

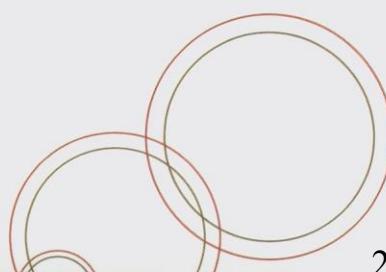
إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتحطيم وتنفيذ أعمال التدقيق الشرعي الداخلي للحصول على تأكيدات معقولة ومستقلة بأن الجمعية تلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوي لجنة الرقابة الشرعية للجمعية.

مسؤولية إدارة الجمعية:

إن إدارة الجمعية مسؤولة عن الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً للمرجعية الشرعية التي تتمثل في قرارات وفتاوي لجنة الرقابة الشرعية للجمعية والقوانين والتعليمات المحلية المنظمة لعملها، ولوائح وأدلة سياسات وإجراءات العمل الداخلية الإدارية والمالية للجمعية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وذلك في كافة العقود التي تبرمها والعمليات والأنشطة التي تقوم بتنفيذها، كما تقع على إدارة الجمعية مسؤولية وضع نظام كفؤ وفعال للرقابة الشرعية الداخلية يمكنها من تحقيق الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها.

مسؤولية المدقق الشرعي الداخلي:

إن مسؤوليتنا هي القيام بأعمال التدقيق الشرعي الداخلي بهدف الوصول إلى تأكيد معقول حول مدى التزام الجمعية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوي لجنة الرقابة الشرعية للجمعية بهذا الخصوص ووفقاً للقوانين والتعليمات المحلية المنظمة لعملها، ولوائح وأدلة سياسات وإجراءات العمل الداخلية الإدارية والمالية للجمعية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.





ملخص بأعمال وإجراءات التدقيق الشرعي الداخلي التي قمنا بها:

لقد قمنا بتنفيذ أعمال وإجراءات التدقيق وفقاً لمعيار التدقيق الشرعي الداخلي (معيار الحكومة رقم 11) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (آيوفي)، حيث قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق الشرعي الداخلي وفق مراحل الإنجاز التالية:

- 1) التخطيط لأعمال التدقيق الشرعي الداخلي على أساس المخاطر الشرعية المحتملة.
- 2) فحص كفاية وملائمة نظام الرقابة الشرعية الداخلي للجمعية.
- 3) تقييم للمخاطر الشرعية المحتملة للجمعية.
- 4) تصميم برامج التدقيق الشرعي الداخلي بناء على نتائج تقييم المخاطر الشرعية المحتملة.
- 5) استخدام برامج التدقيق الشرعي الداخلي في فحص (المعاملات) العمليات والأنشطة التي قامت إدارة الجمعية بتنفيذها، وذلك على أساس العينة.
- 6) جمع نتائج أعمال الفحص والتدقيق التي قمنا بها، ومناقشة الملاحظات – إن وجدت – مع الجهات المسؤولة بالجمعية عن تنفيذ تلك المعاملات.
- 7) إصدار مسودة تقرير التدقيق الشرعي الداخلي ومناقشتها مع الجهات المسؤولة في الجمعية.
- 8) إصدار تقرير التدقيق الشرعي الداخلي.

لقد قمنا بزيارات التدقيق الشرعي الداخلي الميدانية على الإدارات والمكاتب التالية:

- 1- إدارة العمليات: والتي شملت كل من إدارة البرامج التخصصية وإدارة الأقاليم الجغرافية.
- 2- إدارة تنمية الموارد: والتي شملت كل من إدارة شؤون المتربيين وإدارة العلاقات العامة والإعلام والتسويق.
- 3- إدارة الشؤون المالية.
- 4- إدارة الشؤون الإدارية: والتي شملت كل من إدارة الموارد البشرية وإدارة الخدمات والدعم اللوجستي وإدارة تقنية المعلومات.
- 5- مكتب كبار المتربيين.
- 6- مكتب المشتريات.
- 7- مكتب التدقيق الداخلي.
- 8- مكتب الجودة والتميز المؤسسي.

لقد شملت أعمال التدقيق الشرعي الداخلي التي قمنا بها بشكل رئيسي على ما يلي:

- 1- إجراء مناقشات مع إدارة الجمعية حول نظام الرقابة الشرعية والميكل التنظيمي والإداري، والعمليات والأنشطة التي تقوم بتنفيذها.
- 2- الاطلاع على القوانين والتعليمات المحلية التي تنظم عمل الجمعية.



شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

- 3- الاطلاع على قرارات وفتاوي لجنة الرقابة الشرعية للجمعية.
- 4- الاطلاع على لوائح وأدلة سياسات وإجراءات العمل الداخلية الإدارية والمالية للجمعية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لإرساء إطار نظام الرقابة الشرعية للجمعية.
- 5- الاطلاع على أدلة السياسات والإجراءات الخاصة بآلية تحصيل التبرعات من الداعمين والمتربيين.
- 6- مراجعة السجلات والتقارير الداخلية التي تتضمن تبويب وتصنيف المبالغ التي يتم تحصيلها من المتربيين والداعمين.
- 7- الاطلاع على أدلة السياسات والإجراءات الخاصة بآلية وأوجه صرف المبالغ التي يتم تحصيلها من المتربيين والداعمين.
- 8- مراجعة السجلات والتقارير الداخلية التي تتضمن تبويب وتصنيف أوجه صرف المبالغ التي يتم تحصيلها من المتربيين والداعمين.
- 9- مراجعة السجلات والتقارير الداخلية التي تتضمن تبويب وتصنيف أوجه صرف المبالغ التي تم تحديدها كمبالغ تخص الزكاة حصرًا.
- 10- الاطلاع على العقود المبرمة مع الجهات الخارجية من قبل الإدارات والأقسام المختلفة في الجمعية للتأكد من اعتمادها من قبل لجنة الرقابة الشرعية.
- 11- مراجعة بند المصادر الإدارية ونسبة المصادر الإدارية التي تم تحميلاً على أعمال وأنشطة الجمعية عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2022.
- 12- الاطلاع على البيانات المالية المدققة للجمعية عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2022.

وکفى بالله حسیباً، والحمد لله رب العالمین.

د. یزید محمد القطان
شوری للاستشارات الشرعية

27 جمادی الأول 1445 هـ
10 ديسمبر 2023 م

دولة الكويت